

تاء (بنت وأخت)**بين الدرس اللغوي القديم والحديث****الكلمات المفتاحية: (تاء، بنت، واخت)****م . م . عدنان أحمد رشيد****Email Address/ Arabic_ adnan@gmail.com****كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى****الملخص**

يُعدّ موضوع التأنيث وعلاماته، واحداً من الموضوعات المهمة في التفريق بين ما هو مذكّر وما هو مؤنث من الأسماء وغيرها في اللغة، وقد تناول البحث علامة التأنيث (التاء) في (بنت وأخت)، وموقف اللغويين العرب القدماء المضطرب منها، وموقف المحدثين من الباحثين العرب، و المستشرقين. ويبيّن البحث أنّ التاء المفتوحة أو الطويلة علامة تأنيث قديمة جداً، وموجودة في كل اللغات الجزرية (السامية)، وأنّ هذه التاء في بنت وأخت للتأنيث وليست (لام) الكلمة، ويبيّن أهمية معرفة العلاقة بين اللغات والتقارب الموجود بينها.

المقدمة

يأتي هذا البحث ضمن الدراسات الوصفية ذات الصّفة التقويمية، التي تعمل على الإفادة من افرازات نتاج الفكر المعاصر، من أجل الوصول إلى مواطن التفاعل بين نتاجين، يمثّل القديم منهما موقف اللغويين القدماء من (حقيقة التاء في بنت وأخت)، والحديث ما توصلت إليه الدراسات اللغوية المعاصرة.

وقد تمّ اختيار هذا الموضوع بسبب أهميته، وذلك لأنّ منحنى اللغويين العرب القدماء في تناول موضوع التاء في (بنت وأخت) فيه تناقض واضطراب، سببه عدم التفاتهم إلى ما موجود من تقارب بين اللغات، والذي أشار إليه بعض المستشرقين، والباحثين المحدثين. وكذلك موقف بعض الباحثين - في اكتفائهم بمتابعة واستقصاء آراء اللغويين القدماء في حقيقة تاء (بنت) و (أخت) والموازنة بينها - غير ملتفتين إلى جهود المعاصرين وأهميتها، ولذا

يرى الباحث أنّ اضطراب الآراء وتضادّها في هذه المسألة، يفرض بحثها وعرضها موضوعاً رئيساً ومستقلاً - وليس ضمناً - كما هو الحال في بعض الدراسات والبحوث المعاصرة.

جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، وقد تضمّن التمهيد بياناً موجزاً للتقارب الموجود بين العربية وبقية اللغات الجزرية، وأهمية التاء (علامة تأنيث) للتفريق بين المذكر والمؤنث، أمّا المطلب الأول فقد تضمّن الكلام عن تاء التأنيث وتأصيلها، والمطلب الثاني تناول أصول الألفاظ العربية، والثالث بيّن حقيقة التاء في (بُنْتُ) و(أُخْتُ).

التمهيد: : (التقارب بين اللغات وأهمية التفريق بين التذكير والتأنيث):

كانت وحدة الجغرافية والتاريخ في مراحل معينة، من أهم أسباب التقارب بين اللغات الجزرية، فاتّسمت بخصائص متشابهة، نتيجة الاختلاط والمجاورة، نلمح منها وحدة الأصل، ولم تكن اللغات الجزرية مجهولة تماماً بالنسبة للعربية، فقد فطن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، فقال: "وكنعان بن سام بن نوح، يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية".^(١)

كما فطن ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية، فقال: "من تدبّر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أنّ اختلافها، إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل".^(٢) نلاحظ من كلام ابن حزم ربط تبدّل اللغة بتغيّر المكان والزمان، وأحسب أنّ حيوية اللغة يمنع حصر تبدلها أو تغيّرها بعامل واحد أو عاملين مؤثرين، فكثرة ظواهر اللغة تدل بوضوح على تأثر اللغة بعوامل كثيرة، ومن ذلك ظاهرة (التذكير والتأنيث).

وقد عرّف الأنسان الأول (الجنس) وتنبّه إليه، حين عرف الفرق بين الذكر والأنثى في الإنسان، والحيوان، وانعكس أثر ذلك عفويّاً على لغته، يدلّنا على ذلك مقارنة اللغات الجزرية، إذ إنّ الجزريين القدامى كانوا يُفرّقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث، ففي اللغة العربية: " (جَمَارٌ) للمذكر في مقابل (أَتَانٍ) للمؤنث من الحمير، و(حِصَانٌ) للمذكر في مقابل (فَرَسٍ) لأنثى الحصان، و(عُلَامٌ) للمذكر في مقابل (جَارِيَةٌ) لأنثى، وغير ذلك".^(٣)

وفي اللغة العبرية [ayil] " كَبِش " في مقابل [rahel] " نَعَجَةٌ - رَخِيْل " لأنثى الكبش، وفي اللغة السريانية [gaaya] " جَدْي " في مقابل [ezza] " عَزْز " وهما في

الآشورية [gadu] " جَدِّي " و [enzu] " عَنز "، ومثل ذلك في الحبشية [ab] " أب " في مقابل [em] " أم "، وغير ذلك كثير. (٤)

وهذا التفريق بين المذكر والمؤنث التفت إليه العرب، وأتوا بعلامة فارقة بين المذكر والمؤنث اختصاراً وتجنباً لكثرة الألفاظ، قالوا: " كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عَيْرٌ و أَتَانٌ، وَجَدِّي وَعَنَاقٌ، وَحَمَلٌ وَرَخِيلٌ، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يَكْتَنُرَ عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة، فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضَارِبٍ وَضَارِيَةٍ، وتارة في الإسم كأمْرِيٍّ وَامْرَأَةٍ، ومَرءٍ وَمَرْأَةٍ في الحقيقي، ثمَّ إنَّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة، للتوكيد وحِرْصاً على البيان، فقالوا: كَبِشٌ وَنَعَجَةٌ، وَجَمَلٌ وَنَاقَةٌ، وَبَلَدٌ وَمَدِينَةٌ ". (٥)

ومثل ذلك يُلاحظ في اللغات الهندوأوربية كذلك؛ ففي الإنجليزية مثلاً [son] (ابن) في مقابل [daughter] (ابنة)، وكذلك [brother] (أخ) في مقابل [sister] (أخت)، ومثل ذلك في الألمانية [sohn] (ابن) في مقابل [Tochter] (ابنة)، وكذلك [Brader] (أخ) في مقابل [Schwester] (أخت). وهكذا. (٦)

ونلاحظ أنَّ النَّظْرَةَ في تقسيم موجودات الطبيعة نظرة (نسبية)، إذ إنَّ الفكرة التي بُنِيَتْ عليها ظاهرة التذكير والتأنيث غير (مطّردة) في جميع اللغات، بل نجدها (متفاوتة)، فقد وجدنا (المذكر والمؤنث) يمثلان طرفي (معادلة) (التذكير والتأنيث) في اللغات الجزرية، بينما في اللغات الهندية الأوربية نجد طرفاً ثالثاً هو (المحايد)، [Neuter]، وهو في الأصل ما ليس مذكراً ولا مؤنثاً، ويبدو أنَّ هذا المصطلح وجد ليضمَّ الأشياء التي لا صلة لها بالجنس الحقيقي، مثل (الجمادات): كالحجر، والجبل و (المعاني): كالعدل، والكرم، وغير ذلك. كما أنَّ اللغات البشرية لم تَسِرْ كُلُّها هذا الشَّوْطَ على (نمطٍ) واحدٍ، فقد ورَّعت اللغات الجزرية مثلاً أسماء القسم الثالث وهو المُحايد، على القسمين الآخرين، وصارت الأسماء فيها إمَّا مُذكِّرة وإمَّا مؤنثة. (٧)

وبذلك يظهر جلياً التقارب بين اللغات وانبثاقها من أصل واحد، وأهميَّة التواء بوصفها (علامة) للتفريق بين التذكير والتأنيث في جميع اللغات، وكذلك وجود التعاطي مع (الجنس) في جميع اللغات، فالعربي يعمدُ إلى تصنيف الموجودات إلى مذكّر ومؤنث من منطلق القوة للمذكر، والأنوثة للمرأة، أي اللين. وتبقى في العربية قنوات الاتصال بين المذكر والمؤنث مفتوحة، اشعاراً بالتكامل والصلة بين الجنسين، ولئلا تكون القاعدة صارمة. كما إنَّ

اللغة لا تُجيز وصف المذكر بالموث، في حين تسمح بوصف المؤنث بالمذكر؛ لأنَّ الأصل في الأشياء التذكير، وهو من باب ردّ الفرع إلى الأصل. (٨)

المطلب الأول: تأصيل تاء التأنيث

تعدُّ أهم العلامات وأكثرها انتشاراً في اللغات الجزرية، وهي أكثر علامات التأنيث استخداماً في العربية. وهذه التاء تُرسم على صورتين في الخط العربي، وفي الرسم القرآني، هما: تاء (مربوطة)، وتاء (مفتوحة). (٩)

وقد أجمع اللغويون العرب القدماء على أنَّ (تاء التأنيث) تكون في الوصل (تاء)، وفي الوقف (هاء)، إلاَّ أنَّهم اختلفوا في أيِّ منها بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أنَّ (التاء) هي الأصل، وذهب الكوفيون إلى العكس من ذلك، واحتجَّ كلُّ فريق لمذهبه. (١٠)

ونفى الدكتور إبراهيم أنيس (رحمه الله) ظاهرة الوقف على (الهاء)، المبدلة من تاء التأنيث التي توهمها النحاة القدماء، فهي ليست قلباً للتاء هاء، إنّما هي حذف (التاء) من الكلمة؛ لأنَّ: "الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمّى بالتاء المربوطة، لا يوقف عليها بالهاء - كما ظنَّ النحاة - بل يُحذف آخرها، ويمتدّ النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة)، فيُخَيَّلُ للسامع أنّها تنتهي بالهاء ... فحين نسمع كلمة مثل: الشَّجَرَه، في لهجات الكلام الآن، يُخَيَّلُ إلينا أنَّ التاء المربوطة قد قلبت هاء، والحقيقة أنّها حُذفت من النطق، وامتدّ النفس مع صوت اللين قبلها، فسُمع كالهاء". (١١)

وقد أثار الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل علامة التأنيث، أهي التاء المربوطة التي قلبت هاء في الوقف عندهم، أم هي الهاء التي قلبت تاء في الوصل؟ وانعكس على طريقة رسمه في الخط العربي، يقول السيوطي (ت ٩١١ هـ) في رسالته علم الخط (١٢): "الأصل رسم اللفظ، أي كتابته بحروف هجائية، يلفظ بها مع تقدير الابتداء به، والوقف عليه"، وامتدّ هذا التأثير ليصل إلى طريقة الرسم القرآني أيضاً، فقد شاع في جميع المصاحف رسم (رَحِمَتْ) بالتاء المفتوحة في سبعة مواضع، منها: "يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ" [البقرة ٢١٨]، وما عدا السبعة بالتاء المربوطة (رَحْمَةً)، مضافة كانت أو غير مضافة، نحو: "لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ" [الزمر ٥٣]، و: "هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي" [الكهف ٩٨]، واتفقت على رسم (نعمت) بالتاء المفتوحة في أحد عشر موضعاً، مثل: "وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ" [النحل ١١٤]، وعلى رسمها تاء مربوطة في غيرها، نحو: "وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي" [الصافات ٥٧]، واتفقت أيضاً على تاء (امرأت) في

سبعة مواضع، من ذلك: "امْرَأْتُ نُوحٍ وَاْمْرَأْتُ لُوطٍ" [التحریم. ١٠]، وعلى تاء مربوطة (امْرَأَةٌ) غير سبعة، نحو: "وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ" [النساء ١٢٨]، وغير ذلك. (١٣)

والجدير بالذكر أنّ (التاء) في الوصل، و(الهاء) في الوقف، في الاسم المؤنث، غير مختصة باللغة العربية، فقد بقيت (التاء) كما هي في الآشورية والحبشية في حالتي الوصل والوقف، يقول المستشرق الألماني بروكلمان: "وقد احتفظت الآشورية والحبشية، بنهاية التأنيث العادية: (at) و (t) غير مُغَيَّرَة، أمّا العربية فقد تحولت فيها هذه النهاية في الوقف". (١٤)

وقد انتقلت صيغة الوقف هذه إلى الكلام المتصل كذلك في كل من الآرامية والعبرية، ثم تطورت (الهاء) فيهما إلى ألف المد... (١٥). ومن القبائل العربية من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة (بالتاء)، مثل الحميريّين الذين سُمع عنهم من قال: "يا أهل سورة البقرت، فأجابه الآخر: ما أحفظ منها من آيت، فليس هذا إلا احتفاظاً بالأصل في ظاهرة التأنيث". (١٦)

ويبدو أنّ هذا الاحتفاظ بالأصل لم ينقطع، فهو موجود في اللهجات العربية الحديثة أيضاً، كما هو حاصل في لبنان إذ لا يزال بعضهم يحتفظ بهذه السمة اللهجية، فيقولون: (قرأتُ آيتُ)، و(إنّ الكنيسةُ الشرقيّةُ والغربيّةُ). (١٧)

وتُرسَم التاء مفتوحة في جمع المؤنث السالم، وحين يسبقها ساكن، وحين يتحلّى بها الفعل الماضي الغائب المؤنث (كَتَبْتُ)، وتُرسَم مربوطة في معظم الحالات. (١٨) وتاء التأنيث المربوطة يُفتح ما قبلها دائماً، مثل: كبيرة، وصغيرة، والحيّة، ورقبة، بينما تلحق التاء المفتوحة بعض الأسماء ويبقى ما قبلها ساكناً، (١٩) وهذه التاء المفتوحة (وما قبلها ساكن) قليلة الاستعمال، والكلمات التي وصلت إلينا مما تلحقه هذه التاء قليلة العدد، فهي موجودة في (بُنْتُ) و(أُخْتُ) و(تُنْتين) و(كَلْتنا)، وكذلك في (هَنْتِ) في الوصل، و(مَنْتِ)، تريد: هَنْتُ ومَنْتُ. (٢٠)

وإذا كان ما قبل (التاء) مفتوحاً في العربية دائماً، فإننا نجد في غيرها عكس ذلك، يقول المستشرق الألماني جوتهالف براجشتراسر: "وكثيراً ما كانت الفتحة تحذف في اللغة السامية الأم، ولم يبق من ذلك في العربية إلا القليل، نحو: بَنْتُ، وثَنْتَان، وكَلْتنا". (٢١)

بناءً على ذلك، نقول: إذا كان ما قبل (التاء) مفتوحاً دائماً في العربية- فإنه غالباً ما يكون ساكناً في غيرها- وإن كان هذا قليل في العربية. وهذه نتيجة مهمة لها صلة ببناء بُنت وأُخت، سوف نتضح فيما بعد.

ويلاحظ قضية أخرى ذات علاقة بموضوع البحث أيضاً، يحسن بنا الإشارة إليها، فالتاء المربوطة التي تلحق الأسماء لتضيف إليها معنى التأنيث، لا تتحول هاء في الوقف عند كل العرب؛ لأنَّ الطائيين يقفون على كل تاء للمؤنث بالتاء، ولا يقفون بالهاء، فيقولون: هذا طَلَحَتْ، وهذا حَمَزَتْ، وعليك السَّلَام والرَّحْمَت. (٢٢)

نخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أنَّ (التاء)- سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوحاً، أم مفتوحة وما قبلها ساكن - هي علامة تأنيث في اللغة العربية، وفي اللغات الجزرية، وثبت لنا وجود أسماء في العربية لحقتها (التاء) وما قبلها ساكن، ومنها: بُنت، وأُخت.

المطلب الثاني: أصول الألفاظ العربية (أثنائية أم ثلاثية)

بحث اللغويون العرب قديماً، والمستشرقون والباحثون العرب في أيامنا هذه مسألة أصول اللغات الجزرية، وهل هي ثنائية أو ثلاثية، وخرجوا بأراء شتى في هذا الباب، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الأصول في أغلبها ثلاثية، ومنها ما هو ثنائي، ومنهم من قال إنَّ أكثر الأصول هي ثنائية. (٢٣)

وذهب بعضهم إلى أنَّ من خصائص اللغات الجزرية، أنَّ لها أصولاً لغوية تكوّن المعاني، نشأت، من أصول أحادية (حرف وحركة)، زيدت إلى أصول ثنائية (حرفان وحركة)، ثمَّ إلى أصول ثلاثية (ثلاثة حروف مع حركاتها)، ورباعية، وخماسية أصول، وقد ضاعت الأصول الأحادية، كأصول مستقلة، لكنّها بقيت مركّبة ونستطيع التعرّف إليها ضمن الأصول الثنائية والثلاثية وما زاد عليها. (٢٤)

ومسألة أصول اللغة في العربية مُختلف فيها أيضاً، وأغلب علماء اللغة يرون أنَّ الأصل فيها هو الثلاثي: إذ لا بُدَّ من حرف يُبدأ به، وحرف يُوقف عليه، وثالث هو الواسطة بينهما، يقول الخليل: "الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به، وحرف تمشي به الكلمة، وحرف يُوقَفُ عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سعد وعمر) و نحوهما من الأسماء، بُدِءَ بالعين وحُشِّيت الكلمة بالميم ووُوقِفَ على الرَّاء". (٢٥) وقال أيضاً: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل، (يَدِ)، وإنَّما ذهب الثالث لعلّة

أَنَّهَا جاءت سواكن، وُخِلِّقَتْهَا السكون مثل: (ياء يَدِي) في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان، فثبت التنوين لأنَّه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم: (أيديهم، ويديَّة) (٢٦).

وتابع سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الخليل في ذلك، قائلًا: "ليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ عددًا من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفًا وهو الأصل له، ويردونه في التحقير والجمع؛ وذلك قولهم في دمٍ: دُمِي، وفي حِرٍ: حُرِيحٌ، وفي شَفَةٍ: شَفِيهَةٌ..". (٢٧)

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم في أصول الجذر الثلاثي للغة، وقياس ما وُجِدَ وما يَجِدُ من مفردات اللغة العربية. ونجد سيبويه في قول آخر، يعتدُّ بالكثرة في استعمال الثلاثي، يقول: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلِّ شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيدٍ فيه، وذلك كأنَّه هو الأوَّل، فمن ثمَّ تمكن في الكلام، ثمَّ ما كان على أربعة أحرف بعده، ثمَّ بنات الخمسة، وهي أقلُّ". (٢٨)

ووافق ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) وذهب إلى أنَّ الثلاثي أكثر وأخفَّ، بل وأفصح من غيره، إذ يقول: "إنَّ الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، فأكثرها استعمالًا، وأعدلها تركيبًا، هو الثلاثي، وذلك لأنَّه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يُوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلَّة حروفه فحسب، ولو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه اعتدالًا، لأنَّه أقلُّ حروفًا، وليس كذلك: ألا ترى أنَّ ما جاء من نوات الحرفين جزء لا قَدَر له فيما جاء من الثلاثة، وأقلُّ منه ما جاء على حرف واحد. فتمكَّن الثلاثي إذن إنَّما هو لقلَّة حروفه، ولشيءٍ آخر: هو حيز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما وتعادي حالتهما: ألا ترى أنَّ المُبتدأ به لا يكون إلا متحرِّكًا، وأنَّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا، فلما تتافرت حالهما وسطوا العين حاجزًا بينهما، لئلا يفجأوا الحسَّ بضدِّ ما كان أخذًا فيه، ومُنصبًا إليه، فقد وضح بذلك خِفة الثلاثي". (٢٩)

وقد ردَّ عليه الدكتور توفيق محمد شاهين، قائلًا: "فابن جنِّي يعتدُّ بالكثرة في استعمال الثلاثي وصوره، مع أنانعدّه ثنائياً نوعه الحرف الثالث، وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثي يشبه كلام الفلاسفة وتفكير المناطقة، واللغة قامت أول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق، تسالير سذاجة البدائيين واعتباراتهم، ولسنا نرى تعادياً بين متحرِّك وساكن، وحسبنا أنَّ ابن جنِّي أشار إلى الثنائي والأحادي. (٣٠)

ومن جملة من بنى نظريته على الأصول الثنائية، ثمّ الثلاثية، فالرباعية والخماسية، هو اللغوي المعروف أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ)، الذي أَلَفَ مُعْجَمَهُ (مقاييس اللغة) على هذا النحو، وحاول أن يُثَبِّتَ أَنَّ الأصول الرباعية والخماسية ترجع إلى الأصول الثلاثية. (٣١)

وأكثر من ذلك ما ذهب إليه ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، فقد قدّم تعريفاً للأصل الثنائي، قال: "الثنائي ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تُبَالُ أَنْ تَتَكَرَّرَ فَاؤُهُ، أو عينه، أو لامه، أو يُلْحَقَ بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي... فهو ثنائي الأصل". (٣٢)

ومما يرتبط بفكرة أصل المادة، وموقف البصريين والكوفيين منها، بيّنه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، قائلاً: "وأقلّ ما يكون عليه المُعْرَبُ من اسم وفعل عند البصريين ثلاثة حروف أصول، وما وُجِدَ مِنْهُ على حرفين محذوف منه، والمحذوف قد يكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، فيبقى على حرفين، وما حُذِفَ منه حرفان، وبقي على حرف نادر... وذهب الكوفيون إلى أَنَّ أَقْلَ ما يكون عليه حرفان حرف يُبْدَأُ به، وحرف يوقف عليه". (٣٣)

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن هذا يؤيّد فكرة نشوء الأصول من حرف وحركة، ثمّ جُمِعَت في أصولٍ ثنائية، فثلاثية، فرباعية، فخماسية تلبيةً لحاجات المجتمع. (٣٤)

إذ بملاحظة الوليد نرى أنّه لا يستطيع أن ينطق أصولاً ثلاثية أو أكثر، وأنّ أكثر ألفاظه تتألّف من حروف جوفية، أو شفوية ذات حرف وحركة طويلة أو قصيرة، أو تكرار مثل هذه الألفاظ مثل: بابا، ماما، تاتا، دادا، الخ. (٣٥)

وهذا ما أشار إليه بروكلمان، فوجود الأصل الثنائي في اللغات الجزرية قديم، ومنه (أخ)، إذ: "ترجع الكثرة العظيمة لأبنية الاسم في اللغات السامية إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصامتة، غير أنّه يوجد أيضاً بين الثروة اللغوية القديمة أسماء ذات أصليين من تلك الأصوات، وهي تلك الكلمات التي تدل على القرابة مثل أب، أخ، حم، والتي تُعَدُّ كلمات منحدرّة من لغة الأطفال على نحو ما..." (٣٦)

ووافقه ريمون طحان، قائلاً: "ونجد في بعض الألفاظ المتحجرة القديمة ثنائيات اسمية تدل على مفاهيم الحضارة العربية البدائية كأسماء أعضاء الأسرة (أب، أخ، أخت، أم، بن، بنت، حم الخ...)". (٣٧)

ويرى الأب مرمجي أنّ البرهان الحسيّ الجلي على وجود الثنائية هو: (في أصل اللغة)، يُستخرج من العناصر الأولية للغة العربية، وهي أسماء الأصوات، ودعاء الحيوانات،

أو زجرها، وبعض أسماء الأفعال، فهي ثنائية، ومنها كان بدء صوغ المضاعف ومكرره، دونك الألفاظ التالية - على سبيل المثال؛ لأنَّ منها في اللغة شيء كثار - : (أف) كلمة تَكَرُّه وتَضَجِّر، و (آه) كلمة تَوَجُّع، و (بَه) و (بَخ) كلمتان تُقالان عند استعظام الشيء، و (عِص) كلمة زجر للهر. (٣٨)

والذي يعيننا من هذا كله هو الإشارة إلى أنَّ الأصول اللغوية بسيطة في مبدئها، مثل كل شيء، ثم تنمو بإضافة أصوات أو حروف، ويَنْضَم بعضها إلى بعض فتكوّن نظاماً تستقرُّ عليه تلك اللغة، فتصبح مثلاً: ثنائية، أو ثلاثية، أو أكثر. (٣٩) فالثنائي من أبنية اللغة العربية، وتُوجد كلمات عربية جذرها ثنائي كـ (أخ، وبن)، وهي قليلة.

المطلب الثالث: موقف القدماء من (التاء في بِنْتٍ و أُخْتٍ)

لقد اضطرب موقف اللغويين القدماء في حقيقة (تاء) الاسمين (بِنْتٍ و أُخْتٍ)، واختلفت آراؤهم في هذه المسألة، وأكثر من ذلك نراه في موقف سيبويه، حيث نجد في الكتاب قولين متضادين ومتناقضين فيها، ولهذا وغيره مما كان سبباً في تعدد أقوال العلماء القدماء وتباينت آراؤهم فيها، وفيما يأتي عرض لمجمل ما طرقه علماء اللغة القدماء من مذاهب، وأبدأ بموقف سيبويه الذي بيّنه بعض المعاصرين (٤٠)، فتاء (بِنْتٍ و أُخْتٍ) عنده مرة للتأنيث، ومرة أخرى ليست للتأنيث:

أولاً: تاء (بِنْتٍ) و (أُخْتٍ) للتأنيث:

قال ذلك في غير موضع من كتابه، منها: "وأما بِنْتٍ فَإِنَّكَ تقول بَنَوِيٌّ، من قِبَل أَنْ هذه التاء التي هي للتأنيث، لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء". (٤١) وقال في موضع آخر: "وكذلك تاء أُخْتٍ و بِنْتٍ، وتثنتين، وكلتا، لأنَّهُنَّ لِحِقْنٌ للتأنيث وبُيُنَ بِنَاءٍ ما لا زيادة فيه". (٤٢)

ثانياً: تاء (بِنْتٍ) و (أُخْتٍ) ليست للتأنيث:

قال ذلك مرة واحدة، في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، في كتابه، لأنَّك: "إن سَمَّيت رجلاً بِنْتٍ أو أُخْتٍ صرفته لأنَّك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سنبتة بالأربعة. ولو كانت كالهاء لَمَا أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنَّما هذه التاء فيها كتاء عَفْرِيَت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لَمَا ذكرت لك، وإنَّما هذه زيادة في الاسم بُنِيَ عليها، وانصرف في المعرفة، ولو أنَّ الهاء التي في دجاجة كهذه

التاء انصرف في المعرفة"، (٤٣) لأن " كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة". (٤٤)

ف نجد رأي سيبويه في موقفه الأول أن (التاء) في بِنْتٍ وَأُخْتٍ للتأنيث، أمّا الثاني فإنّها ليست للتأنيث، وإنّما هي للإلحاق، وأنّها بُنيت في الاسم، لتلحق ببناء الثلاثة، وعلى هذا الرأي لسبويه فإنّ التاء فيهما بدل من لام الكلمة أو عوضاً عنها، وهي بمنزلة تاء (عُفريت) و (سُنْبُتة)، وتابعه في ذلك أغلب اللغويين.

فقد ذهب المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، إلى أنّ التاء بدلاً من الواو فأصل (أُخْتِ) (أَخُو) على وزن (فَعَلَ). (٤٥) وهذا ما يراه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، (٤٦) وابن جنّي. إلا أنّ ابن جنّي وقف موقفاً متناقضاً من قولي سيبويه، وحاول تسويغهما بتأويلات لغوية، أراد أن يثبت فيها أنّ (التاء المفتوحة) في الأسماء التي في مثل (بِنْتِ) و (أُخْتِ)، ليست إلا (لام) الاسم، وأنّها مُبدّلة من (الواو)، وأنّها ليست للتأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث، هي (التاء المربوطة) المفتوح ما قبلها، وأنّ بِنْتٍ وَأُخْتٍ أصلهما (بِنَوَة) و (أَخَوَة)، ووزنهما (فَعَلَ)، فنقلوهما إلى (فَعَلَ) و (فُعَلَ)، وألحقوهما بالتاء المبدّلة من لامها بوزن (جِئْس) و (فُقُل)، وهو يرى أنّ التاء فيهما ليست علامة تأنيث، وأنّ الصيغة فيهما (علامة) تأنيثهما، ويعني بالصيغة فيهما بناءهما على (فَعَلَ) و (فُعَلَ)، (٤٧) وانتقد أقوال سيبويه، قال: " على أنّ سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه، في الكتاب، فقال هما (علامة تأنيث)، وإنّما ذلك تجوّز منه في اللفظ، لأنّه أرسله عُفلاً، وقد قيّده وعلّله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلّل أولى من الأخذ بقوله الغفّل المرسل...". (٤٨)

وقد ردّ الدكتور عصام نور الدين على ابن جنّي، قائلاً: " أمّا مناقشة ابن جنّي، وادعاؤه، أنّ قول سيبويه بأنّ التاء للتأنيث قول مرسل، بينما قوله أنّ التاء ليست للتأنيث قول معلّل، وأنه يجب الأخذ بالرأي المعلّل، وتأول المرسل، فكلام بعيد عن روح اللغة، وعن منهج الدرس اللغوي، ونستطيع الردّ عليه بقولنا إنّ الأخذ برأي سيبويه الذي ذكره في غير موضع في كتابه أولى من قوله الذي ذكره مرة واحدة". (٤٩)

وذهب الرّماني (ت ٣٨٤هـ)، إلى أنّ التاء في (بِنْتِ) و (أُخْتِ) جعلت عوضاً من المحذوف، فعند الجمع تحذف هذه التاء، ويؤتى بتاء الجمع. (٥٠) وهذا ما يراه الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، فالتاء في: " بِنْتٍ وَأُخْتٍ لا تعاقبها ياء النسبة كما عاقبت سائر التاءات، وإنّما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة أنّهم حذفوا لامها، وغيرّوا

وأوائلها، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، فألحقوهما بالاسم الثلاثي الساكن الأوسط". (٥١)

ووافق الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ)، ابن جنّي في القياس في هذه المسألة، فهو يرى أنّ (بُنْتُ) عُدل فيها عن (بُنْتُ) (فَعَلَ) بفتح الأول والثاني، لئلا يُظنَّ أنّ التاء فيها للتأنيث، إذ إنّ أصل (بُنْتُ) (بِنَوَة) فَحَذَفَت الواو منها فصارت (بِنَّة) وحُذِفَ منها الهاء وعُوِّضَ عن الواو المحذوفة تاء، وكذا (أُخْتُ) أصلها (أَخَوَه) حُذِفَت منها الواو والهاء، وعُوِّضَ عن الواو المحذوفة تاء فصارت (أُخْتُ). (٥٢). وهذا مذهب ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، (٥٣) وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، (٥٤) والرّضويّ (ت ٦٨٦ هـ)، (٥٥) والصبان (ت ١٢٠٦ هـ). (٥٦)

فهؤلاء جَمَعُ من اللغويين مِمَّن يرى أنّ التاء في (بُنْتُ) و(أُخْتُ) ليست للتأنيث، وأنّها (لام) الكلمة، وأصل (بُنْتُ) و(أُخْتُ) ثلاثي، وحجتهم (٥٧):

- ١- سكون ما قبل التاء، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.
- ٢- إنّ تاء التأنيث إذا اتصلت بالاسم يبدل منها في الوقف هاء، نحو: شجرة وتمرّة، نقول فيهما عند الوقف: شجره وتمره، وهذه التاء في الوصل والوقف.
- ٣- لو كانت للتأنيث انصرفت (بُنْتُ وأُخْتُ) إذا سميت بها رجلاً، كما لم ينصرف: طلحة، وحمزة.

أمّا الرّأي الثاني فقد قال به الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وتابعه أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، وهو أنّ التاء في (أُخْتُ) و(بُنْتُ) للتأنيث، وهي عند الفراء على وزن (فُعْتُ)، فالتاء فيهما ليست عوضاً عن حرف محذوف أو بدلاً منه الذي هو الواو، وقد حُرِّكَت فاء الكلمة بالضمّة في (أُخْتُ)؛ لتدلّ على اللام المحذوفة وهي الواو، وحُرِّكَت فاء الكلمة بالكسرة في (بُنْتُ)، لتدلّ على اللام المحذوفة وهي الياء؛ لأنّ أصلها (بُنِّيَّة). (٥٨)

وفي تاء (كَلْنَا) ذهب أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، إلى أنّها ملحقة، والألف فيها (لام) الكلمة، وتقديرها، عنده، في الميزان الصرفي، (فَعُتَل)، فالتاء فيها علم تأنيثها. (٥٩)

وقد ردّ عليه مخالفوه أنّه لو كان الأمر كما قال، لقالوا، في النسبة إلى (كَلْنَا) (كَلْنَوِيّ)، فلما قالوا (كَلْوِيّ)، وأسقطوا التاء دلّ ذلك على أنّهم أجروها مجرى التاء في (أُخْتُ)، التي إذا نسبت إليها قلت (أَخْوِيّ)، لكنّ ابن برّي (ت ٣٢٥ هـ) رفض هذا الاعتراض، وقال (كَلْوِيّ) قياس من النحويين إذا سميت به رجلاً، وليس ذلك مسموعاً فيحتجّ به على الجرمي. (٦٠)

ف نجد ابن بَرِّي هنا ينقض (قياس النحويين) بما لم يُسمع عن العرب، وبذلك يتضح لنا من نقل هذه النصوص، بيان التضادّ الحتمي في الأدلّة المنقولة لكلا الجانبين، وملاحظة ولع النحاة القدماء بالقياس، وابتعادهم أو تجاهلهم للمسموع من كلام العرب في مسائل كثيرة، ومنها (تاء) بِنْتِ وأُخْتِ.

ولعلّ القارئ المتأمل فيما ورد في هذه الدراسة يصاب بالحيرة؛ لأنّ ما نُقل من نصوص، وما ذُكر من تفسيرات، وما روي من رؤى _ سواء أكانت (التاء) في بِنْتِ وأُخْتِ للتأنيث، وأنّ أصلهما ثنائي، أم أنّها ليست للتأنيث وأنّها للإلحاق ببناء الثلاثة، وأنّها بدل من (لام) الكلمة، وأنّ أصل بِنْتِ وأُخْتِ ثلاثي _ تثبت الاضطراب والتناقض والتضاد في مواقف اللغويين القدماء في هذه المسألة، ورأينا كيف أنّ طائفة منهم مالوا إلى القياس، وبالغوا فيه، من خلال ترجيحه على السماع.

إلا أنّ اجتهاد بعض المستشرقين، يحسبُ هذا الاضطراب والتناقض في مواقف اللغويين القدماء، ويعزوه إلى خطأ من ذهب منهم إلى أنّ (التاء) في بِنْتِ وأُخْتِ ليست للتأنيث، وأنّ (بِنْتِ وأُخْتِ) أصلهما ثلاثي، أي: (بِنُو) و(أخُو).

وأيدته في تخطئتهم المحدثون، ومنهم الدكتور رمضان عبد التواب، ويرى أنّ خطأ النحاة القدماء ناتج من جهلهم باللغات الجزرية الأخرى، وذلك في قوله: "وهذه الفكرة الخاطئة هي إحدى نتائج الجهل (باللغات السامية)؛ يقول براجشتراسر: وذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، أنّ التاء في الأُخْتِ والبِنْتِ أُبدلت من الواو، وذلك أنّه ظنّ أنّ مادتها: أخُو وبِنُو، وأنّ التاء أصلية (لام) الفعل قامت مقام الواو. ونحن نعرف أنّ الأَخَ والابنَ من الأسماء القديمة جدًّا، التي مادتها مركبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف، وأنّ التاء وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التأنيث، فهي في غير اللغة العربية، وخصوصًا في الأكادية والعبرية، كثيرًا ما لا فتحة قبلها". (٦١)

وقد سبقت الإشارة في المطلبين السابقين أنّ (التاء) - سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوحًا، أم مفتوحة وما قبلها ساكن - هي علامة تأنيث في اللغة العربية، وفي اللغات الجزرية، وثبت لنا وجود أسماء ثنائية الأصل في العربية لحقتها هذه التاء ومنها (بِنْتِ) و(أُخْتِ).

وهذه آراء عدد من النحويين القدماء المشهورين، تثبت بما لا يترك مجالًا للشك، أنّ التاء في (بِنْتِ) و(أُخْتِ) للتأنيث، وليس حرفًا مبدلًا من (الواو) أو (الياء)، أي ليس مبدلًا

من (لام) الكلمة، وأنَّ جذر (بُنْتُ) و(أُخْتُ) أصله ثنائي، وأَيَّدَهم في ذلك اجتهادات المعاصرين من المستشرقين والمحدثين في هذا المجال.

بعد أن استقضنا الحديث عن مجمل ما يتعلق بموضوع هذا البحث، أرى من اللازم التنبيه على جملة من الأمور، وذلك في الآتي:

أولاً: بيّن البحث أنَّ موقف الكوفيين نصّ صراحة على القول بالأصول الثنائية كنظرية، وظهرت في مسألة تاء (بُنْتُ وأُخْتُ) كتطبيق، فهي عند الفراء على وزن (فَعْتُ).

ثانياً: نجد لهذا التحليل الداخلي للكلمة العربية من قبل الفراء والجرمي، ما يقابله عند الباحثين المعاصرين، إذ يرى بعضهم وجوب إعادة النظر في ما قعده اللغويون في بابي الاعلال والادغام، وما أرسلوه من نظريات، وما سلّموا به من أوزان: فوازن (قطّ) بالتشديد (فَع)؛ لأنّها عين الكلمة لا (فعل)، كما ذكروا على أنّها (لام) الكلمة، إذا قلنا: (قطّ) بالتشديد على وزن (فَعَل) بالتشديد. (٦٢)

ثالثاً: ذهب بعض الباحثين في رسالته (توجيه اللمع لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) دراسة لغوية ونحوية)، في تناوله مسألة (التاء) في بُنْتُ وأُخْتُ إلى ترجيح رأي من ذهب من العلماء القدماء إلى أنّها ليست للتأنيث، ونقض الرأي الآخر، وخلّص إلى القول: "أرى أنّ ما ذهب إليه ابن الخباز متابعاً فيه سيبويه وأغلب اللغويين هو الصحيح، إذ إنّ ما ذهب إليه الفراء وأبو بكر بن الأنباري منقوض...". (٦٣)

ونجد في رسالة أخرى (البحث الصرفي عند الشيخ عبد الخالق عزيمة). (٦٤) النتيجة نفسها في حقيقة (تاء) بُنْتُ وأُخْتُ، فالاستقصاء والمتابعة للآراء والمواقف عند الباحثين في رسالتيهما لم يتعد اللغويين القدماء، مما أدى إلى النتيجة الخطأ، وعليه لا بد من معرفة موقف المعاصرين وجهودهم من المستشرقين والمحدثين، وموازنتها أو ربطها بالقديم، لأجل التواصل وتكامل البحث، والتوصل إلى النتائج الصحيحة والدقيقة.

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من الأمور المهمة هي:

- يؤكّد البحث أنّ اللغة تابعة السنة الطبيعية، فهي خاصّة لأحوال الإنسان المختلفة، ولأعضاء نطقه، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات، وهي في بعض أجزائها: قياسيةّة، مُنْتَظمة، مُحَكِّمة، وفي البعض الآخر: سَماعِيّة لا ضابط لها ولا قيّد لها.
- ويؤكد البحث إنّ (التاء) علامة تأنيث، وهو قديم جدّاً، وموجود في كلّ اللغات الجزرية.

- بَيَّنَّ البحث أنَّ البناء (الثنائي) نشأ مستقلاً عن (الثلاثي)، وليس منه، وأنَّه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة.

Abstract

ta t ,(bint,ukht)

Between the Modern and Old linguistic lesson

Keyword : *ta t ,(bint,ukht)*

Assistant lecturer Adnan Ahmed Rashid

Arabic_ adnan@ gmail.com

College of Basic Education / University of Diyala

Feminization is one of The important subjects which deals with the distinction between feminine and masculine nouns in Arabic . The research deals with the feminizing marker (Al – ta / t) as in (bint / daughter) and (ukht / sister) and the fuzzy attitude of the old Arab linguists towards it and the attitude of Arab researchers and the orientalisists towards it .

The research shows that the long (open)ta is an old feminizing marker and it exists in all semitic languages.

This (ta) in (bint) and (ukht) is for feminizing and it is not the (lam) of the word.

The research also shows the relationship between languages.

الهوامش

١. العين: ٢٣٢/١، وينظر: فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان: ٦.
٢. الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم :٣٤/١. وينظر: فقه اللغات السامية: ٦، وأبو حيان الغرناطي واللغات السامية(بحث): دكتورة مليكة ناعيم: ١٣.
٣. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : لأبي البركات بن الأنباري: ٣٧ .
٤. فقه اللغات السامية : ٩٥، وينظر: البلغة : ٣٧.
٥. الأشباه والنظائر للسيوطي : ٣٨/١.
٦. البلغة : ٣٨.
٧. المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨. ينظر: الكتاب : ٢/٢١٢.
٩. ينظر: الألسنية العربية: ريمون طحان : ١٤١، والبلغة: ٤٣(هامش ٣)، وجميلة أرياب المرصد: برهان الدين إبراهيم: ٧٠٢.

١٠. ينظر: المنصف لابن جني: ١/١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٨، والأشباه والنظائر: ١/٤٦-٤٧.
١١. من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: ٢١٩، وينظر: البلغة: ٤٣.
١٢. ينظر: البلغة: ٤٣-٤٤.
١٣. جميلة أرياب المرصد: ٧٠٩-٧١١.
١٤. فقه اللغات السامية: ٩٦.
١٥. المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٦. في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس: ١٣٧، وينظر: البلغة: ٤٣.
١٧. المصطلح الصرفي ومميزات التذكير والتأنيث: د. عصام نور الدين: ١٧٢-١٧٣.
١٨. الألسنية العربية: ١٤١-١٤٢.
١٩. البلغة: ٤٢.
٢٠. الكتاب: ٤/٣١٧، وينظر: لسان العرب: ١٥/٣٦٦.
٢١. التطور النحوي: جوتهالف براجشتراسر: ١١٥.
٢٢. الجمل في النحو: ٢٧٢، وينظر: المصطلح الصرفي ومميزات التذكير والتأنيث: ١٩٩.
٢٣. فقه لغات العاربة المقارن: د. خالد اسماعيل: ١١٣.
٢٤. فقه لغات العاربة المقارن: ١١٣، وينظر: تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: د. صالح سليم الفاخري: ٤٥.
٢٥. العين: ١/٤٩.
٢٦. المصدر نفسه: ١/٥٠.
٢٧. الكتاب: ٣/٣٢٢.
٢٨. الكتاب: ٤/٢٢٩-٢٣٠.
٢٩. الخصائص: ١/٥٥، وينظر: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: د. توفيق محمد شاهين: ٦٧.
٣٠. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ٦٧.
٣١. ينظر: مقاييس اللغة: ١/١٣.
٣٢. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع: ٣٧.
٣٣. ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي: ١/٢١.
٣٤. فقه لغات العاربة المقارن: ١١٣.
٣٥. فقه لغات العاربة المقارن: ١١٣، وينظر: تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: ٤٥.
٣٦. فقه اللغات السامية: ٩٣.
٣٧. الألسنية العربية: ٨٤.

٣٨. معجمات عربية سامية، للأب مرمجي: ٩٩، وينظر: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ٤٠.
٣٩. تصريف الافعال والمصادر والمشتقات: ٤٥، وينظر: فقه لغات العاربة المقارن: ١١٥.
٤٠. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ١٩٣.
٤١. الكتاب: ٣/ ٣٦٢، وينظر: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ١٩٣.
٤٢. الكتاب: ٤/ ٣١٧، وينظر: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ١٩٣.
٤٣. الكتاب: ٣/ ٢٢١.
٤٤. الكتاب: ٣/ ٢٢٠.
٤٥. ينظر: مجالس العلماء: ١٢٤.
٤٦. ينظر: المسائل البصريات: ٢/ ٧٩٣.
٤٧. المنصف: ١/ ٥٩، والخصائص: ١/ ٢٠٠-٢٠١، وسر صناعة الاعراب: ١/ ١٦٥-١٦٦، وينظر: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ١٩٥.
٤٨. سر صناعة الاعراب: ١/ ١٦٦، وينظر: المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ٢٠٤.
٤٩. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: ٢٠٤.
٥٠. ينظر: منازل الحروف: ٣٣-٣٤.
٥١. المخترع في إذاعة سرائر النحو: للأعلم الشنتمري: ٢٥.
٥٢. ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٦٦.
٥٣. ينظر: المخصص: ١٣/ ١٩٦.
٥٤. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٢١-١٢٢.
٥٥. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٨.
٥٦. ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٢٣٤.
٥٧. توجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير): ١٧٣.
٥٨. إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣١٢، والمذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري: ١٣٠-١٣١.
٥٩. الخصائص: ١/ ٢٠٣، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٦٨، ولسان العرب مادة (كلوا): ١٥/ ٢٢٨-٢٢٩.
٦٠. لسان العرب مادة (كلوا): ١٥/ ٢٢٩، وينظر: المصطلح الصرفي ومميزات التذكير والتأنيث: ٢٠٥.
٦١. التطور النحوي للغة العربية: ٥١، وينظر: البلغة: ٤٢ الهامش (٢).
٦٢. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ٩١.
٦٣. توجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير): ١٧٢-١٧٣.
٦٤. البحث الصرفي عند الشيخ عزيمة (رسالة ماجستير): ١٦١-١٦٣.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي اللغوي(ت٥١٥هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبدالكريم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، حققه وراجعته لجنة من العلماء، ط٢، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، بتحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن، النحاس(أبو جعفر أحمد بن اسماعيل)، تحقيق: د. زهير غازي، ط٢، مطبعة النهضة، بيروت، ١٩٨٨م.
- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دكتور توفيق محمد شاهين، ط١، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الألسنية العربية، الدكتور ريمون طحان، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، الدكتور صالح سليم الفاخري، مكتبة ومطبعة الاشعاع، القاهرة، ١٩٩٦م.
- التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م، المستشرق الألماني براجشتراسر، أخرجه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).

- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: محمد خضير ماضي الزوبعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط ١، دمشق، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبّان (أحمد بن محمد بن علي)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى ومحمد أمين، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
- شرح الشافية، للشيخ رضي الدين بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمود نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة (دون تاريخ).
- العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م - ١٩٨٥م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان (ت ١٩٦٥م)، ترجمة: الدكتور رمضان عبد التواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٣م).
- فقه لغات العاربة المقارن مسائل وردود، الدكتور خالد اسماعيل، اربد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

- الكتاب، سيبويه، (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر (دون تاريخ).
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.
- المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- المخصص، لابن سيده (أبو الحسين علي بن اسماعيل النحوي الاندلسي) (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت (دون تاريخ).
- المذكر والمؤنث، لابي بكر بن الانباري، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ١٠.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود عبد الخالق عضيمة، ط ١، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٥م.
- المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، الدكتور عصام نور الدين، دار الكتاب العالمي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- معجمات عربية سامية: للأب: أ. س مرمجي الدومنيكي، ط لبنان، سنة ١٩٥٠م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- المقتصد في شرح التكملة: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، وهو موجود في مكتبة الاسكوريال، ومصوره موجود في مكتبة مجمع اللغة العراقي برقم ١/٦١ لغة.
- منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.

- المنصف (شرح تصريف المازني): أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

❖ الرسائل والأطاريح الجامعية

- البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، رسالة ماجستير، وجدان برهان عبد الكريم، كلية التربية/الجامعة المستنصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- توجيه اللمع لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) دراسة لغوية ونحوية، رسالة ماجستير، رعد عبد الكريم حسن، كلية التربية/جامعة ديالى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

❖ البحوث والدوريات

- أبو حيان الغرناطي (ت٧٤٥هـ) واللغات السامية، د. مليكة ناعيم، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية - العدد الأول - كانون أول، ٢٠١٣م، مراکش/ المملكة المغربية.